

المحور الثالث: ظاهرة العولمة بين مؤيد ومعارض.

كما كان الاختلاف ظاهرا وجليا بشأن تعريف العولمة ومقارباتها المختلفة ، كذلك اختلف المفكرون حولها، فمن قائل إنها شر أصاب العالم وأنزل به الخراب خاصة فيما أصاب الدول الفقيرة والنامية من مصاعب نتيجة هجمة الشركات عابرة الأمية والدول الكبرى التي تساندها، ومن يرى في العولمة خير وفرص أتاحت لإنسان العصر الحديث إمكانيات حياتية ومتع.

لذلك سنتناول من خلال هذا الجزء مختلف الآراء التي ناقشت هذا الموضوع ونادت بإلزامية الانخراط في هذه المنظومة أو الابتعاد عنها ونادت بمحاربة هذا التوجه من خلال وجهات نظر المؤيدين والمعارضين للعولمة.

أولا: وجهة نظر المؤيدين للعولمة:

يرى المتحمسون للعولمة أنها قدر لا مرد له ، وأنها ستصيب المعمورة التي لم يعد أمامها إلا الخضوع والاستسلام لها، ولذلك يعتبرونها فرصة ينبغي ألا تضيع ، لأنها حسب هؤلاء المفتاح السحري لكل قضايا البشر ، بثوته التكنولوجية والتواصلية.

فخبراء الاقتصاد العالمي سواء منهم العاملون في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي أو البتك الدولي أو صندوق النقد الدولي يشجعون الدول على المضي قُدُماً في عملية التكامل على المستوى العالمي، فهم يلحون على أن إزالة الحدود أمام السوق يعبد الطريق أمام دول العالم الثالث للخروج من مأزق التخلف، معتبرين العولمة تحسن من فرص البلدان النامية للحاق اقتصاديا بركب الدول الصناعية.

تتركز إيجابيات العولمة كما يراها مؤيدوها في فتح الأسواق أمام منظمات الأعمال لتتنافس بتحسين الجودة و تخفيض التكلفة، والإسراع إلى الأسواق (Competing On Time) مما يعود بالفوائد على المستهلكين ، لذلك يركز الخطاب الأمريكي دائما على القول " بأن العولمة ليست مجرد خيار قابل للتبني أو الرفض ، بل هي حتمية لا مناص منها في توجه النظام العالمي الجديد.

وحيث اهتمت الدول الصناعية الكبرى من خلال التركيز على الصناعات ذات المحتوى المعرفي والتي تحقق قيمة مضافة عالية ، فقد انتقلت الصناعات ومجالات الإنتاج التقليدية إلى دول العالم الثالث وتحسين تقنيات الإنتاج من خلال مشاركة الشركات العولمية من مختلف الجنسيات في عمليات التنمية لتلك الدول.

وقد حقق هذا التنافس في الوصول إلى أسواق العالم المختلفة أن أتيحت منتجات الغرب المتقدم لجميع شعوب العالم على اختلاف مستوياتهم الاقتصادية ومن ثم المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية، كذلك يرى مؤيدو العولمة أنها ساهمت في فتح الفرص لملايين العاملين ذوي المعرفة للعمل في صناعات المعلومات و الخدمات والمشروعات العولمية، في الوقت ذاته ساهمت العولمة في تحسين مستويات المهارة والخبرة للعاملين في مختلف المجالات نتيجة تحسن تقنيات التعليم والتدريب وإتاحتها للجميع بتكلفة آخذة في الانخفاض، وكان للتطورات في تقنيات الاتصالات والمعلومات التي صاحبت عصر العولمة تأثيراتها في نشر العلم والثقافة بين مختلف شعوب العالم وإتاحة فرص التمتع بالفنون والآداب للجميع.

من جانب آخر، كانت العولمة عاملا مهما في حفز الإدارة في مواقع العمل المختلفة على تطوير أساليها وتحسين قدراتها لتستطيع مسايرة المتغيرات و اللحاق بركب العولمة السريع، كما كانت العولمة وسيلة مهمة لنقل خبرات و



مفاهيم وتقنيات الإدارة المتقدمة من الدول الغربية إلى المنظمات في مختلف أنحاء العالم مما ساعد على وضوح معايير العمل والتقييم وشيوع تطبيقها بين الممارسين لمختلف المهن والأنشطة بما حقق رفع الكفاءة و تحسين الأداء. وعلى الجانب السياسي، يرى مؤيدو العولمة أنها حققت نموا سريعا في نشر الديمقراطية من خلال وفرة المعلومات وما تتيحه وسائل الاتصالات الحديثة من شفافية تجبر على إتباع النظام الديمقراطي وتحرير وسائل الإعلام وتشجيع نهضة الصحافة الحرة، كما ساهمت العولمة في تضييق الفرص على الفساد حيث يتمتع الناس في ظروف «العولمة بوفرة البدائل ومن ثم لا يكونون مضطرين للتعامل من خلال أساليب الرشوة وغيرها من صور الفساد واستغلال النفوذ التي تشيع في المجتمعات المنغلقة فها قبل ثورة العولمة.

في الواقع ينطلق أصحاب وجهة النظر الأولى التي تراهن على العولمة في سبيل تحقيق المزيد من الإصلاحات الديمقراطية من فرضيتين رئيسيتين:

أولاهما: أن الدول الكبرى الديمقراطية تسعى إلى، أو هي معنية بتحقيق الديمقراطية في البلاد النامية على سبيل تعميم نموذجها الاجتماعي السياسي وتوسيع دائرة انتشار قيم الحرية الفردية التي تؤمن بها.

وثانيهما: أن رأسمالية السوق نفسها، وهي السائدة منذ الآن في العالم كله، تفترض وتتطلب ما يمكن اعتباره سوقا سياسية مماثلة ومقابلة لها تقوم على قاعدة التنافس بين أفراد النخبة الاجتماعية على الوصول إلى مناصب المسؤولية. وهذا يعني أنه بقدر ما تتجه الأمور في اتجاه الليبرالية الاقتصادية وتتوسع دائرة النفوذ والسيطرة الغربية على المقدرات العالمية، ترتفع حظوظ تحقيق الديمقراطية في البلاد النامية.

وكخلاصة لما قيل حول الايجابيات التي يوردها مؤيدو العولمة والحجج التي يقدمونها في ذلك:

- نشهد اليوم أكثر من أي وقت مضى بروز ثقافة عالمية تتشابه فيها المجتمعات الحديثة جميعا (حيث أصبح الناس يفكرون على الصعيد العالمي ويتصرفون على الصعيد المحلي)
 - -لقد غيرت الاتصالات الحديثة أساليب التعامل مع بقية أجزاء العالم تغيرا جذريا ، ونعيش اليم في عالم نستطيع أن نشاهد فيه الأحداث في كل جزء من الأرض.
- بلغ من سرعة وتيرة التحول الاقتصادي أنها أدت إلى نشوء سياسة عالمية جديدة ، فلم تعد الدول وحدات مغلقة على نفسها، وأصبح الاقتصاد العالمي أكثر ترابطا مع بعض.
 - هناك من يرى أن العولمة أدت إلى توسيع فرص وبفاق التحولات الديمقراطية في العالم الثالث.

الواقع أن العولمة التي ينادي بها المؤيدون لها ، والتي هي في طور البناء ليست حتمية كما يدعي المتحمسون لها ، وان الحتمية التي يدَعونها هي مجرد تكريس وترويج لمذهب وسياسة خاصة ، لا ترتكز على أي أساس لأن العولمة ليست بالشيء المنتهي معالمه حتى نكون ملزمين ومرغمين بالخضوع لها.



ثانیا: وجهة نظر المعارضین للعولمة:

وعلى النقيض من ذلك فإن المعارضين للأخذ بالعولمة لا يفتئون يحذرون منها ويطالبون بمقاومتها لأنها حسب رأيهم وإن بدت براقة ، إلا أنها لا تحمل في جوانبها قدسية البراءة فهي تعمق الفوارق وتضاعف من عجز الدول أمام ديكتاتورية الأسواق المالية¹.

وفي هذا الشأن يقدم مولود زايد الطبيب بعض الاعتبارات التي يرى أنها تُفيد في فهم الظاهرة وتحليلها من جوانها المختلفة بما فها السلبية فها²:

- 1. ما يزال السجال يدور حول مفهوم العولمة وحول مختلف ممارساتها ، وبرغم ذلك نحن لم نصل بعد إلى فهم دقيق لما تعنيه كعملية ثلاثية الأبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية.
 - 2. عولمة اليوم تتجاوز الحدود، ولا تقر بالوطن باعتباره الفسحة الوحيدة المتاحة التي يستطيع فها الناس ممارسة حقوقهم السياسية كاملة هنا أو منقوصة هناك.
- 3. تعني العولمة في حياة الشعوب الأكثر فقرا، التعبير الصارخ عن الهوة السحيقة المتزايدة عمقا، والتي تفصل بين قدرات الشعوب على تحقيق مطامحها، و بين القرارات الكبرى التي تحدد مصيرها، وتؤخذ دائما بمعزل عنها ،خارج الحدود.
- 4. العولمة الكوكبية هي نتاج متغيرات متلاحقة تكرست بانتهاء الحرب الباردة ، إنها مرحلة جديدة، يسميها البعض" مرحلة ما بعد الإمبريالية "، ويتفق الجميع تقريبا على كونها الوليد الشرعي للشركات متعدية الجنسية، وتلك الشركات التي استطاعت السيطرة على معظم أجزاء الكوكب اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا، دون أن تنتمي إلى وطن محدد أو إلى دولة معينة.
- 5. في ظل العولمة يختفي دور المصمم أو المبدع ليحل محله مروج السلعة وبائعها، تلك السلع التي تنتجها الشركات متعددة القوميات وفق نظام الإنتاج عن بعد" Tele production "والتي تلعب فيها وسائل الإعلام الدور المحوري في تشكيل طموحات المستهلكين لثقافة العولمة.

تحت هذه العناوين يعيد تأكيده على أن مفهوم العولمة ما زال غامضا، إلا أنه رغم ذلك ، يعتبر العولمة دعوة أو مسعى لنفي الحضارات الأخرى غير الغربية ، ويرى أن أهم آليات هذا الفعل هو تقويض السيادة الوطنية في دول العالم الأقل تطورا.

ومن الاعتراضات الواضحة على موضوع العولمة ، أنها مجرد أحدث مراحل الرأسمالية حيث يعتقد بول هيرست و جراهام تومبسون G. Thompson & P. Hirst ، وأن العولمة تبدو كما لو أن الحكومات الوطنية عاجزة ، وليس لها أي قوة لمواجهة سلبياتها ، الأمر الذي يؤدي في النهاية لشل مساعي تلك الحكومات لإخضاع القوى الاقتصادية العالمية لسيطرتها.

ويخلُص الباحثان إلى أن العولمة ما هي إلا أسطورة ن ويدعمان رأيهما بخمس نتائج مستخلصة من دراستهما للاقتصاد العالمي:

 $^{^{1}}$ نفس المرجع السابق ، ص 171 .

² مولود زايد الطبيب ، العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي ،ط1 ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، 2005 ، ص53.



- 1. إن الاقتصاد الراهن المتسم بطابع عالمي عالى المستوى ليس حالة فريدة لم يشهد لها التاريخ مثيلا ، فهو واحد من عدد من الأوضاع أو الحالات المتميزة للاقتصاد العالمي التي وجدت منذ أن بدأ الاقتصاد ، فقد حدثت في السابق طفرات مماثلة ولم يقل عنها بأنها طفرة اقتصادية.
- 2. يظهر أن الشركات متعدية القومية بحق نادرة نسبية . فمعظم الشركات ذات قاعدة قومية وتتاجر على المستوى متعدد القوميات على أساس من قوة موقع قومى رئيسي للإنتاج والمبيعات ، ويبدو أنه لا وجود ليل رئيسي نحو نمو شركات عالمية بحق.
 - 3. إن حراك رأس المال لا ينتج تحولا ضخما للاستثمار والعمالة من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية ، بل يتركز الاستثمار الخارجي المباشر بقدر كبير وسط الاقتصادات الصناعية المتقدمة ، بالتالي انتقال رؤوس الأموال هو فقط بين الدول المتقدمة فقط.
 - 4. إن اقتصاد العالم ، كما يقر بعض الغلاة من أنصار العولمة بعيد عن أن يكون كوكبية بحق ، بل إن التجارة والاستثمار والتدفقات المالية متركزة في ثلاثي أوروبا واليابان وأمربكا الشمالية.
- 5. ويعتقد الباحثان أن في وسع هذه الكتل الاقتصادية إذا نسقت سياساتها ، على ممارسة ضغوط تحكم وتوجيه قوية على الأسواق المالية والميول الاقتصادية الأخرى.
 - على الرغم من نجاح هذه الظاهرة في السيطرة على تشكيل وصياغة معظم المجتمعات على مستوى العالم، إلا أنها مازالت ظاهرة خلافية يتصاعد الجدل والصراع بين مؤيديها ومعارضها يوما بعد يوم كما أن هناك كثير من التباين في الرؤى في داخل كل من المعسكرين، ويرتبط الخلاف أساسا وإلى حد كبير بتحديد ماهية وآليات الظاهرة، ومن ثم الخطاب الأيديولوجي المساند لها، والذي يؤدى إلى إيجاد استراتيجيات مختلفة للتعامل مع العولمة.